

التقييم المعاصر لأثار الاندماج في  
البنوك الأردنية  
د محمد مجيد طيه  
جامعة عمان العربية - عمان، الأردن

ملخص البحث

برز موضوع الاندماج كأحد الوسائل المستخدمة لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم بصورة عامة، و الدول النامية بصورة خاصة. إذ تتميز هذه الدول بصغر حجم رأس المال المستثمر، مما قد لا يساعد على الاستخدام الأمثل للأدوات الحديثة في مجال التصنيع أو الاتصال أو السيطرة. وتعتبر الأردن من الدول النامية التي بحاجة إلى رفع مستواها الاقتصادي، ولهذا فهي تسعى إلى توفير رؤوس أموال كثيرة وذلك من خلال التشجيع المستمر على اندماج الشركات خاصة المتعثرة منها.

وفي هذا البحث سنقوم بدراسة نتائج الاندماج المالية على بعض البنوك الأردنية وذلك من خلال تطبيق بعض النسب المالية للتوصل إلى معرفة ما إذا تأثرت نتائج البنوك المندمجة بعملية الاندماج، سيتم الحصول على البيانات المطلوبة للدراسة من خلال التقارير السنوية، والبيانات المتوفرة عن عينة مكونة من 3 بنوك المتداول أسهما في سوق عمان المالي والتي تم اندماجها خلال السنوات الماضية. خلال الفترة 1995-2004.

وقد توصل البحث الى ان لا يوجد تأثير ايجابي للاندماج على النتائج المالية للبنوك المندمجة

## التقييم المعاصري لأثار الاندماج في

### البنوك الأردنية

د محمد مجيد سلبي

جامعة عمان العربية - عمان، الأردن

بصورة عامة، و الدول النامية بصورة خاصة. إذ تتميز هذه الدول بصغر حجم رأس المال المستثمر، مما قد لا يساعد على الاستخدام الأمثل للأدوات الحديثة في مجال التصنيع أو الاتصال أو السيطرة. وتعتبر الأردن من الدول النامية التي بحاجة إلى رفع مستوياتها الاقتصادية، ولهذا فهي تسعى إلى توفير رؤوس أموال كثيرة وذلك من خلال التشجيع المستمر على اندماج الشركات خاصة المتعثرة منها.

من هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التي تعطي لمحة شاملة عن عمليات اندماج الشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن كأحد الوسائل المستخدمة لحل المشاكل المختلفة التي تواجهها الشركات في الأردن.

### مقدمة:

من الظواهر الاقتصادية المعاصرة المهمة، كثرة حالات الاندماج الواسعة التي شهدتها الشركات المساهمة في العالم، هذه الموجة من الاندماجات يتم تبريرها بأنها تحقق مزايا كثيرة منها توسيع الحصة السوقية، تحقيق وفورات ضريبية، تحسين الكفاءة الادارية وتخفيض التكاليف... الخ

والاندماج لم يعد مؤشر اخفاق وتعثر، بل أن الشركات ذات الأداء المتفوق والتي مارست عملية الاندماج مع شركات اخرى لا زالت تتطلع إلى اندماجات جديدة تؤدي إلى تعزيز قدرتها التنافسية.

وفي هذا البحث سنقوم بدراسة نتائج الاندماج المالية على بعض البنوك الأردنية وذلك من خلال تطبيق بعض النسب المالية للتوصل إلى معرفة ما إذا تأثرت نتائج البنوك المندمجة بعملية الاندماج، وهل انعكس الاندماج إيجاباً أم سلباً على الشركات المندمجة، وستختصر الدراسة على تطبيق بعض النسب المالية، مثل نسبة حقوق المساهمين ونسبة العائد على السهم ونسبة المصاريف. إذ تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي. وسيتم إجراء مقارنات بين النسب المالية للبنوك المندمجة قبل الاندماج والنسب المالية لها بعد الاندماج. وطبقت الدراسة على عينة من قطاع البنوك في الأردن.

### أهمية الدراسة:

برز موضوع الاندماج كأحد الوسائل المستخدمة لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم

### منهجية الدراسة:

سيتم الحصول على البيانات المطلوبة للدراسة من خلال التقارير السنوية، والبيانات المتوفرة عن عينة مكونة من 3 بنوك المتداول أسهمها في سوق عمان المالي والتي تم اندماجها خلال السنوات الماضية.

وسيتم تطبيق مجموعة من النسب المالية على هذه البيانات قبل وبعد عملية الاندماج ولكل بنك من البنوك، وسيتم دراسة وتحليل هذه النتائج للتوصل إلى ماذا كان هناك أثار إيجابي مالي للاندماج على هذه الشركات.

تم اختيار عينة الدراسة من البنوك التي اندمجت في الأردن خلال وقبل عام ٢٠٠٥. و يبين الشكل رقم (١) عينة الدراسة.

### الشكل رقم (١)

#### عينة الدراسة من البنوك

بنك فيلادلفيا للاستثمار: تأسس بنك فيلادلفيا في عام ١٩٩٣ وذلك عن طريق دمج شركة داركو للاستثمار والإسكان (التي تأسست عام ١٩٨٢) مع بيت التمويل للتنمية والاستثمار (الذي تأسس عام ١٩٨١). ونتيجة للخسائر في السنوات اللاحقة نجد بأن هذه العملية باءت بالفشل على المدى البعيد ولم تحقق الأهداف المطلوبة، وقد حاول بنك فيلادلفيا فيما بعد الدمج مع الشركة الأردنية للاستثمارات المالية (تأسست عام

ففي دراستها حاولت جاستين (٢٠٠٢) أن تبين بعض المعوقات التي تصادف تطبيق طريقة حقوق الملكية فيما يخص التعاملات بين الشركة الأم والشركة التابعة وقامت بتطوير طريقة محاسبية لكي يستفاد منها المستثمرين عند استخدامهم للقوائم المالية الموحدة

أما نورنيرك (٢٠٠١) فحاول تطوير بناء نظري عن القوائم المالية الأربعة (المركز المالي، قائمة الدخل، التغييرات في حقوق الملكية وقائمة التدفق النقدي) بحيث تكون متوافقة مع بعضها فيما يخص حصة الأقلية وخاصة حصة الأقلية من الأرباح المتراكمة

كما حاول بلبل (٢٠٠٠) دراسة مدى تحقق مزايا الاندماج بين الشركات المندمجة في الأردن، واستخدم بعض النسب المالية للتوصل إلى نتائج، وقد توصل إلى أن نتائج الاندماج تختلف عن ما كان متوقفاً منها.

بينما صويص (١٩٩٨) عرضت في دراستها الاندماج من جميع جوانبه، وهدفت إلى التعرف على الآثار الاقتصادية الناتجة عن الاندماج بين الشركات، باعتبار أن هذه النتائج تلعب دور مهم في الاقتصاد الوطني

أما لوگران وندفيج (١٩٩٧)، والذين درسا عينة من ٩٤٧ عملية اندماج تمت في الولايات المتحدة، خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٩)، وجدا علاقة بين العوائد بعد التملك من جهة وطبيعة التملك وطريقة الدفع من جهة أخرى، ووجدوا أن عمليات التملك التي انتهت بالاندماج تحقق خلال السنوات الخمس التالية للاندماج فرقاً في العوائد يساوي (٢٥%)، بينما عمليات التملك التي تنتهي بتقييم عرض شراء فإن الشركة تحقق فرقاً في العوائد يساوي (٦١,٧%)، وبالنسبة للمساهمين الذين يحتفظون بالأسمه التي حصلوا عليها كدفعة عن الاندماج، فإنهم لا يحققون فرقاً إيجابياً ذا دلالة إحصائية في العوائد.

وفي بحثه قام فينيت (١٩٩٦) بدراسة ٤٩٢ عملية استيلاء (Takeover) لاختبار آثار الاندماج والتملك بين مؤسسات الإقراض في المجموعة الأوروبية على الأداء، وتم تقسيم العينة إلى عدة أقسام، الأول حسب العمليات التي تمت بين شركات محلية والعمليات

(١٩٩٤) خلال عام ١٩٩٧. وفي عام ٢٠٠٥ أوقف البنك المركزي العمل بهذا البنك وتم اندماجه مع البنك الأهلي الأردني.

**البنك الأهلي الأردني:** تأسس البنك الأهلي الأردني في عام ١٩٥٥ وقد تم دمج مع بنك الأعمال الذي تأسس عام ١٩٨١ ليصبح البنك الأهلي الأردني في عام ١٩٩٦. ويعتبر هذا الاندماج اندماجاً طوعياً حيث تم بناءً على اتفاق بين البنكين حيث كان السبب الرئيسي في هذا الاندماج هو مساندة التطور المستمر في الخدمات المالية والمصرفية

**بنك عمان للاستثمار:** ناتج عن دمج الأردنية لتأجير الآليات والمعدات والأجهزة (تأسست عام ١٩٨٢) مع المال والائتمان (تأسست عام ١٩٨٣) في ١٩٨٩/٩/٧، وكان سبب الاندماج زيادة الأرباح التي بدأت بالانخفاض بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٨٦ بالنسبة للشركة الأردنية لتأجير الآليات والمعدات، أما بالنسبة لشركة المال والائتمان فسبب اندماجها هو التوسع في نشاطها وتقويته. وقد تم إيقاف هذا البنك أيضاً عن العمل من قبل البنك المركزي الأردني نتيجة خسائره وتلاعب إدارته، مما حدا بإجالتهم إلى المحاكم

### فرضية الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الأثر المالي للاندماج على البنوك الأردنية التي اندمجت في الأردن خلال السنوات ١٩٩٨-٢٠٠٤ ويمكن تلخيص فرضية البحث بمايلي:

لا يوجد أثر مالي إيجابي للاندماج على النسب المالية الرئيسية للبنوك المندمجة خلال فترة الدراسة.

وسيتم أخذ ٦ نسب مالية وتطبيقها على البنوك قبل وبعد الاندماج لملاحظة ما إذا كان هناك أثر إيجابي للاندماج.

### الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات التي تم إجراؤها موضوع الاندماج لكنها اختلفت في طريقة تناولها للموضوع بجوانبه المتعددة:

### مفهوم الاندماج:

عرف لارسن (٢٠٠٦) الاندماج بأنه "عندما تقوم شركة بالسيطرة على صافي الأصول لشركة أخرى أو تستولي على حقوق ملكية في واحدة أو أكثر من الشركات وتسيطر على المنشأة".

### الدوافع من وراء عملية اندماج

#### الشركات:

تعددت دوافع الاندماج بحيث لم يعد تحقيق الربح فقط هو الدافع الأساسي من وراء الاندماج بل تعدى ذلك إلى: لارسن (٢٠٠٦) ص (١٦٥)

١. الحد من المنافسة:
٢. السيطرة على مصادر المواد الخام:
٣. التنوع في الاستثمار وتخفيض التكاليف:
٤. زيادة الحصة السوقية Market Share:
٥. تحسين الكفاءة الإدارية لدى الشركات المندمجة:
٦. شراء أصول بأقل من تكلفتها الاستبدالية:
٧. النمو السريع للشركة الجديدة Growth Tax
٨. تحقيق بعض الوفورات الضريبية Tax Advantages:

### أشكال الدمج القانونية:

(الطسرق المستخدمة لتنفيذ عملية الاندماج): (لارسن ٢٠٠٦)  
يمكن التمييز من وجهة النظر القانونية بين أربعة طرق مختلفة لتنفيذ عملية الاندماج بين شركتين أو أكثر وهي:

الأخرى، ومن ثم قسم الجزء الأول إلى أقسام أخرى حسب نسبة التملك وحجم الشركات المندمجة والتكامل بين الشركات المندمجة، ولتقييم الأثر الاقتصادي لعملية الاستيلاء بين المصارف، حلل الباحث عدداً من النسب المالية للربحية والكفاءة، وشمل التحليل ثلاثة سنوات قبل وثلاثة أخرى بعد عملية الاستيلاء، وقد تبين عدم وجود فرق معنوي بين معدل نمو الأصول قبل وبعد عملية الاستيلاء، مما يعني عدم فقدان إعمال لصالح المنافسين، وأشارت النتائج إلى إن عمليات الاندماج بين شريكين محليين ومتساويين بالحجم حققت فيها المصارف المندمجة زيادة معنوية في الأداء، وظهر تحسين في كفاءة الكلفة في حالات التملك عبر الحدود (غير المحلية) وتبين أن عمليات الاستيلاء المحلية متأثرة بدوافع دفاعية وإدارية مثل تعظيم حجم الشركة.

وبحث حساد (١٩٩٦) في أهمية الاندماج، وعرض أسباب ودوافع الاندماج، وتناولت هذه الدراسة ماهية الاندماج وعرضت صورته وأنواعه والطبيعة القانونية له وبينت إجراءات الاندماج وتم فيه عرض الآثار القانونية للاندماج، وقد بين فيه فوائد ومزايا الاندماج بالإضافة إلى عرضه لعيوب الاندماج، وكانت خلاصة الدراسة أن الاندماج بين الشركات الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي هو ضرورة اقتصادية لها ما يبررها.

أما بيلوف (١٩٩٦) فقد استخدم في دراسته أسلوبين للتقييم في تحليل آثار الاندماج: الأول مقارنة الأداء اعتماداً على البيانات المحاسبية، والثاني قياس رد فعل السوق نحو إعلان الاندماج، وقامت الدراسة باختبار وجود علاقة بين آثار الاندماج على الأداء ورد فعل السوق نحو إعلان الاندماج، وهذه الدراسة تحسب مكاسب الاندماج الكلية لكلا الشركتين المندمجتين (باعتبارهما شركة واحدة قبل الاندماج)، بالإضافة لمكاسب الاندماج لكل شركة على حدى.

## ١. الدمج القانوني

**(Statutory Merger)**

للسهم وإذا استطاعت الشركة إن تشتري أكثر من (50%) من أسهم الشركة المراد إدماجها فإن الشركة المندمجة في هذه الحالة تصبح شركة تابعة (Subsidiary) للشركة الدامجة والتي تسمى بالشركة القابضة (Parent) على الرغم من إن كلا من الشركتين تستمر في مزاولته نشاطها كشخصية معنوية مستقلة من الناحية القانونية، ويتم المحاسبة على تكلفة شراء أسهم الشركة التابعة كنوع من الاستثمارات في الأوراق المالية فسي دفاتر الشركة المشترية (القابضة).

## ٢. التوحيد القانوني

**(Statutory Consolidation)**

وقد تتحقق السيطرة على الشركة التابعة حتى إذا لم تحصل الشركة القابضة على نسبة إل 50% من الأسهم في حالة تشتت أسهم الأثرية وصعوبة حضورهم الهيئة العامة مما يتيح لنسبة 35-40% السيطرة على الشركة التابعة (لارسن 2006 ص 208-209)

ويتم هذا الشكل من أشكال الاندماج عن طريق تكوين شركة جديدة لكي تستوعب جميع الأنشطة التي تنهض بها الشركات المتقنة على الاندماج، ويتم تصفية جميع تلك الشركات وإيقاف نشاطها كشخصية معنوية مستقلة وتصبح الشركة الجديدة التي تجمع بين أنشطة كافة الشركات المندمجة هي الشخصية المعنوية المستقلة الوحيدة التي تستمر في نشاطها ويتم التعامل في أسهمها.

## ٣. شراء أصول الشركة المندمجة

**(Asset Acquisition)**

تقوم فيها الشركة بشراء بعض أو كل أصول شركة وقد تستمر الشركة البائعة في مزاولته نشاطها أو قد يؤدي بيع غالبية أصولها إلى تصفية نشاطها، ولكن إذا استمرت الشركة التابعة في نشاطها بعد بيع بعض أصولها فإنها تستمر كشخصية معنوية مستقلة تماما عن الشركة.

## ٤. شراء أسهم الشركة المندمجة

**(Stock Acquisition)**

حيث تقوم الشركة بشراء كل أو أغلبية أسهم شركة أخرى (الأسهم التي لها حق التصويت) وذلك مقابل سداد قيمتها نقداً أو بإصدار أسهم أو أية أوراق مالية لمساهمي الشركة الأخرى، ويمكن للشركة المشترية التعامل مع مساهمي الشركة الأخرى مباشرة دون الرجوع إلى إدارة تلك الشركة للحصول على موافقتها، ويتم الشراء للأسهم عن طريق عرض شراء تعلن فيه الشركة عن رغبتها في شراء عدد من أسهم الشركة المراد إدماجها بسعر معين عادة ما يزيد على السعر السوقي

**أولاً- الاندماج في القانون الأردني:**

## ١. اهتم قانون الشركات الأردني رقم (٢٢)

لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته بموضوع الاندماج،

حيث خصص له فصلاً كاملاً

## ٢. (الفصل الثاني)

ولم يحصر المشرع الأردني تشجيعه على الاندماج نوعاً معيناً من الشركات دون بقية الأنواع، بل شجع على الاندماج بين الشركات بمختلف أنواعها وصورها، حيث نص في المادة (٢٢٣) منه على ما يلي:

" إذا اندمجت شركتان أو أكثر من نوع واحد في إحدى الشركات القائمة أو لتأسيس شركة جديدة فتكون الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة الناتجة عن الدمج من ذلك النوع، على أنه يجوز للشركة المحدودة المسؤولية أو شركة التوصية بالأسهم أو الشركة المساهمة الخاصة الاندماج في شركة مساهمة عامة قائمة أو تأسيس شركة مساهمة عامة جديدة".

و تعددت مظاهر هذا التشجيع، وأخذت عدة صور سواء بإعطاء الحوافز المالية، أو تسهيل إجراءات عملية الاندماج، فقد نصت المادة

رقم (٨١) من نفس القانون على أن "البنك المركزي أن يمنح حوافز لتشجيع الاندماج بما فيها تقديم القروض الميسرة وذلك بالشروط والضمانات التي يقرها". وقد تم ذلك فعليا حين تعثر بنك فيلادلفيا واجبره البنك المركزي على الاندماج مع البنك الأهلي الأردني عام ٢٠٠٦ وهو خارج إطار الفترة الزمنية التي سيتم دراستها في هذا البحث، كذلك تمت تصفية بنك عمان للاستثمار بسبب خسائره وتلاعب إدارته.

### ثالثاً - أسباب الاندماج بين البنوك:

هنالك عدد من الأسباب دفعت البنوك إلى الاندماج يمكن تلخيصها على النحو التالي: (شاكر ٢٠٠٠ ص ١٦٧)

- ١- تكامل أسواق رأس المال العالمية.
- ٢- تحرير الأسواق المالية المحلية والعالمية.
- ٣- التحسن الذي طرأ على وسائل وتقنيات العمليات المحاسبية.
- ٤- المشاكل الناشئة من نوعية الأصول في العديد من الاجهزة المصرفية.
- ٥- انقطاع الدعم الرسمي المقدم للمؤسسات المصرفية.

الجدير بالذكر إن مزايا الاندماج تشاهد في البنوك بصورة أكثر وضوح من المؤسسات الأخرى نظراً لما يلي: (سروج ٢٠٠٠ ص ٢٠٢)

- ١- حيث أصبحت تكلفة التكنولوجيا عنصراً من العناصر التي لم يعد من الممكن التغاضي عنها أو تجاهلها إذ أنها مرتبطة بأداء خدمات لم تكن تقدم من قبل وليس من المستطاع تقديم هذه الخدمات دون توافر المعدات التكنولوجية المتقدمة والمنطورة، والاندماج يتيح فرصة أكبر بحيازة معدات أفضل تمكنها من ملاحظة التطورات والاستخدام الأمثل لتلك المعدات.
- ٢- يترتب على الاندماج بين البنوك العديد من الوفورات منها:

- القدرة الأكبر على توظيف عمالة أكفأ.
- اختزال جزء من النفقات الإدارية الثابتة نتيجة لتوحيد إدارات المركز الرئيسي وإمكانية اتساع النشاط الجديد في خدمات مصرفية وغير مصرفية جديدة لم تكن تقدم من قبل.
- ٣- إن أكثر العناصر أهمية من حيث التكلفة هي التكلفة الثابتة عند حدوث المخاطر أو التحوط

(٢٢٤) على إعفاء الشركات المتدمجة ومساهموها أو الشركاء فيها والشركة الدامجة أو الشركة الناتجة عن الاندماج ومساهموها أو الشركاء فيها من جميع الضرائب و الرسوم بما في ذلك رسوم نقل الملكية التي تترتب على الاندماج أو بسببه.

أما قانون تشجيع الاستثمار فقد نصت المادة (٢٩) من قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لعام ١٩٩٥ على ما يلي: إذا اندمجت شركتان أو مؤسستان أو أكثر تكون الشركة أو المؤسسة الجديدة الناتجة عن الدمج ملزمة بتنظيم حسابات مستقلة لكل مشروع مستفيد لديها قبل الدمج من تطبيق الإعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون خلال المدة الباقية للإعفاء.

### ثانياً - الاندماج في البنوك

تتم عملية الاندماج بين البنوك وفق شروط وترتيبات ينظمها ويقرها البنك المركزي. ويأتي اهتمام البنك المركزي بموضوع الاندماج و الأحكام المتعلقة به والتشجيع عليه من منطلق تقوية البنوك وتدعيم بنيتها لتصبح قادرة على المنافسة والصدور.

وقد عدلت مجموعة التشريعات المصرفية الأردنية من أحكام القوانين المتعلقة بالبنوك ونظمت عملية الاندماج بينها، إذ تم رفع الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبنوك الأردنية بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٩ إلى ٢٠ مليون دينار أردني خلال فترة لا تتجاوز ١٩٩٧/١/١. ثم رفع عام ٢٠٠٤ إلى ٤٠ مليون دينار أردني الحد الأدنى لرأس مال البنوك وذلك في خطوة من الدولة لإجبار البنوك على رفع رأسمالها لتكون قادرة على المنافسة في السوق المالي المحلي والإقليمي والعالمي، ثم قام البنك المركزي الأردني بإصدار تعليمات للبنوك الأردنية بوجوب زيادة رأسمالها إلى ١٠٠ مليون دينار وأعطى مهلة إلى نهاية عام ٢٠١٠.

كما تم التطرق إلى الاندماج من خلال قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠، والذي نصت فيه المادة رقم (٨٠) على ما يلي: "البنك المركزي في حالة تعرض أحد البنوك لمشاكل مالية ذات أثر جوهري على مركزه المالي إصدار قرار بإدماج البنك في بنك آخر وذلك بموافقة البنك الذي يتم الاندماج فيه"، كما نصت المادة

١- أيا كانت درجة التقدم التكنولوجي في أي بنك يظل دائما العنصر البشري هو الأصل الذي يعتمد عليه في تحقيق الاستمرارية لذا فان عملية الدمج تعني في واقع الحال مزج الأصول وإعادة استخدام العمالة في إطار النظم والقواعد والسياسات التي تحكم البنك الجديد.

٢- في ضوء ارتفاع نسبة القروض إلى إجمالي أصول البنوك، وفي إطار انه غالبا ما يكون تقييم أصول البنوك المندمجة فيما يخص القروض متسما بالتحفظ من جانب البنك الدامج، إذ أن سلامة القرض وجودته يمكن أن تتغير في أي لحظة وهو ما يجعل البنك الدامج أو المشتري حريصا في التقييم، وتكون بذلك القيمة الدفترية في الاندماج أقل من القيمة الحقيقية.

٣- إن البنوك تعتمد على الرافعة المالية في أعمالها بطبيعة الحال، فهي تقرض الأموال التي تودع لديها وكلما زادت هذه الودائع كلما زادت الاستخدامات، وهذه الموارد عرضة للسحب لسبب أو لآخر مما يؤدي إلى إحداث تغيير أساسي في موارد واستخدامات البنك وهو ما يمكن أن يغير من أوضاع البنك الجديد بعد الاندماج.

٤- يتسبب الدمج في نشوء مشكلة التقييم. فغالبا ما يحصل البنك المندمج على تقييم جانر، وتفاوت الأساليب المحاسبية لمعالجة موضوع (شهرة المحل) فطبقا لأسلوب المحاسبة على أساس توحيد المصالح فان شهرة المحل لا تأخذ بعين الاعتبار لان أصول كل من البنكين المندمجين تظل مقيدة بالدفاتر بالقيمة الدفترية، أما في ظل طريقة الشراء فان شهرة المحل تؤخذ بعين الاعتبار (كلمور ٢٠٠١)

لا بد أن تشير في أن العقود القادمة ستشهد مزيدا من عمليات الاندماج واتجاها متصاعدا للأحجام الكبيرة في البنوك على ضوء تعليمات البنك المركزي الأردني وبعد أن أصبحت المنافسة في ظل العولمة ليست من المؤسسات المحلية فحسب بل أيضا من أي مؤسسة من خارج المملكة، حيث يتطلب الأمر أولا تفهما عاما لأسباب الدمج وفوائده وما هي الآثار السلبية لتلك الاندماجات والأخذ بعين الاعتبار بهذه الآثار في سائر المجتمعات حتى تنشأ حالة اقتناع عامة بعمليات الاندماج .

لها وإداراتها وهي عناصر تتصاعد كلما انخفض حجم البنك حيث تزداد درجة التركيز في عملياته في أنواع محدده من النشاط أو أنواع محدده من العملاء أو المناطق الاقتصادية أو من العملاء والمودعين عند زيادة حجمه وبصوره شبه تلقائية عكس المؤسسات الأخرى ذات الأنشطة الأخرى التي تخلق نوع أو درجة من الابتعاد عن الحجم الأمثل حيث تصطم بسلبيات الاندماج أولا قبل أن تجني ثماره حيث لا يدخل ضمن عناصر تكلفتها عنصر المخاطرة المشار إليه .

ومما لا شك فيه إن البنوك الكبيرة حجما هي أقدر من المؤسسات المصرفية الصغيرة أو المتوسطة على تلبية الاحتياجات والمطلوبات التمويلية الضخمة فهذه البنوك هي الأقدر على : (سبيتان ٢٠٠٣ ص ٨)

١. توفير التمويل اللازم لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي عبر آليات تمويل متطورة وإعطاء المبادرة للقطاع الخاص ودعمه.
٢. توفير التمويلات الضخمة لمشروعات التنمية و الإعمار التي تتطلب احتياجات مالية كبيرة للغاية.
٣. مساندة صناديق ومؤسسات التنمية في تحقيق أهدافها لخدمة العمل الاقتصادي التنموي.
٤. المساهمة في خلق ودعم مؤسسات إنعاش التعامل في الأسواق المالية مثل: صناديق الاستثمار، وصناديق تأسيس الشركات، والشركات صانعة السوق وغيرها.

٥. إصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات سواء لصالح البنوك أو لصالح العملاء من الشركات المتنوعة ذات الجدوى الاقتصادية في الأسواق المحلية والدولية.
٦. المساهمة المباشرة وغير المباشرة للبنوك الكبيرة في دعم عمليات خصخصة شركات القطاع العام وذلك عبر الاشتراك في دراسة الجدوى وتقييم وترويج هذه الشركات وغيرها من الأعمال.

بجانب المزايا التي تتمتع بها البنوك جراء الاندماج والتملك فان لهذه العملية أيضا مساوئ والتي تتمثل فيما يلي: (شاكر ٢٠٠٠ ص ١٧٦)

الاستخدامات سواء كان التمويل داخلياً أو خارجياً ومن الطبيعي إن كل ارتفاع في هذه النسبة يدل على نجاح الإدارة في سياستها الاستثمارية. وكلما اقتربت هذه النسبة من (١٠٠%) هذا يعني استغلال كامل طاقتها الإنتاجية.

٣. العائد على حقوق المساهمين (Return on Equity)

صافي الأرباح بعد الضرائب  
حقوق المساهمين

تستخدم هذه النسبة لبيان العائد الذي يجنيه المستثمر من جراء استثمار أمواله بالشركة، وتقيس قدرة الإدارة في زيادة عائد المستثمرين، وينظر إليها كمقياس للربحية بشكل شامل لأنها تقيس مدى قدرة الإدارة على جذب الاستثمارات بحكم إن العائد على الاستثمارات يعتبر محدداً مهماً في قرارات المستثمرين. وكلما اقتربت النسبة من (١٠٠%) يعني ربح كامل للمستثمر.

٤. معدل دوران السهم (Share Turnover)

عدد الأسهم المتداولة لعام كامل

عدد الأسهم المكتتب بها نهاية العام  
يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية لتداول أسهم شركة معينة في سوق عمان المالي من خلال عدد الأسهم التي تم تداولها خلال العام وعدد الأسهم التي تم الاكتتاب بها. وتقيس مدى إقبال المستثمر على الاكتتاب باسم الشركة مما يعني دور كبير لهذه الشركة في السوق المالي.

٥. عائد السهم الواحد (Earnings Per Share)

صافي الأرباح بعد الضرائب  
عدد الأسهم المكتتب بها

يقيس هذا المؤشر حصة السهم العادي الواحد من الأرباح بعد اقتطاع مخصص ضريبة الدخل ورسوم الجامعات ودعم البحث العلمي وتهتم هذه النسبة بتقييم السوق لأداء الشركة.

نسبة الملكية (Equity Ratio) =

حقوق المساهمين  
مجموع الموجودات

تبين هذه النسبة مدى اعتماد الشركة على حقوق المساهمين كمصدر من مصادر تمويل أوجه استثمارات الشركة، وهي نسبة ما توفره مصادر التمويل الذاتية من أموال لامتلاك الأصول التي

رابعا - طرق المحاسبة عن الاندماج في الشركات المندمجة:

وفقا للمعايير المحاسبية الدولية فهناك طريقة واحدة مقبولة وهي

- طريقة الشراء (Purchase method)

تستند هذه الطريقة إلى تكيف عملية تكوين اتحاد بين شركتين أو أكثر (سواء عن طريق الانضمام أو الاندماج) بأنها تمثل في جوهرها معاملة يتم بمقتضاها قيام شركة باقتناء (أي شراء) صافي أصول شركة أو شركات أخرى يحكم عمليات الاندماج حالياً معيار التقرير المالي الدولي رقم ٣

Business Combinations. والذي صدر عام ٢٠٠٣ ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٢

النسب المالية التي سيتم تطبيقها على عينة الدراسة هي:

١. التغيير في حقوق المساهمين (Change of Share Holders Equity)

حقوق المساهمين في السنة الحالية -  
حقوق المساهمين في السنة السابقة

حقوق المساهمين في

السنة السابقة

تستخدم لمعرفة مقدار التغيير الذي حصل على حقوق المساهمين بين السنة الحالية والسنة السابقة لها حيث تعتبر السنة الحالية سنة قياس والسنة السابقة تعتبر سنة أساس.

٢. العائد على الاستثمار (Return on Investment)

صافي الأرباح بعد الضرائب  
مجموع الموجودات

تستخدم هذه النسبة لمعرفة مدى كفاءة التشغيل في إدارة الشركة، وتقيس هذه النسبة مقدار العائد الذي تحققه الشركة عند استخدام مقدار معين من الأموال خلال فترة معينة أي أنها تقيس القوة الإيرادية للأصول، والهدف منها هو معرفة ما إذا كانت الشركة قد استردت الأموال التي استخدمتها عند ممارسة النشاط خلال نفس الفترة. بالتالي هذه النسبة تبين ربحية



(-1.84%) . أما بالنسبة لبنك الأعمال فقد كان متوسط نسبة العائد إلى الاستثمار (0.46%) وبمقارنتها مع متوسط نسبة العائد إلى الاستثمار بالنسبة للبنك الأهلي الأردني بعد الاندماج نلاحظ أن هناك انخفاض بسيط مما يدل على وجود مؤشر سلبي حيث أصبح متوسط النسبة (-1.84%) . ونستنتج مما سبق أن هناك أثر سلبي بسيط نسبياً للاندماج على نسبة العائد على الاستثمار بالنسبة للبنك الأهلي الأردني بعد الاندماج .

### ٣- نسبة العائد إلى حقوق المساهمين:

نلاحظ أن متوسط نسبة العائد إلى حقوق المساهمين قبل الاندماج كانت للبنك الأهلي الأردني (13.88%) وبمقارنتها مع متوسط نسبة العائد إلى حقوق المساهمين بالنسبة للبنك الأهلي الأردني بعد الاندماج نلاحظ أن هناك انخفاض كبير جداً مما يدل على وجود مؤشر سلبي حيث أصبح متوسط النسبة (-29.39%) . أما بالنسبة لبنك الأعمال فقد كان متوسط نسبة العائد إلى حقوق المساهمين (6.50%) وبمقارنتها مع متوسط نسبة العائد إلى حقوق المساهمين بالنسبة للبنك الأهلي الأردني بعد الاندماج نلاحظ أن هناك انخفاض كبير أيضاً مما يدل على وجود مؤشر سلبي حيث أصبح متوسط النسبة (-29.39%) . ونستنتج مما سبق أن هناك أثر سلبي للاندماج على نسبة العائد إلى حقوق المساهمين بالنسبة للبنك الأهلي الأردني بعد الاندماج لان الأثر السلبي كان كبيراً لتلك الشركات .

٤- نسبة معدل دوران السهم : نلاحظ أن متوسط نسبة معدل دوران السهم قبل الاندماج كانت للبنك الأهلي الأردني (22.40%) وبمقارنتها مع متوسط نسبة معدل دوران السهم بالنسبة للبنك الأهلي الأردني بعد الاندماج نلاحظ أن هناك انخفاض مما يدل على وجود مؤشر سلبي حيث أصبح متوسط النسبة (7.88%) . أما بالنسبة لبنك الأعمال فقد كان متوسط نسبة معدل دوران السهم (13.07%) وبمقارنتها مع متوسط نسبة معدل دوران السهم بالنسبة للبنك الأهلي الأردني بعد الاندماج نلاحظ أن هناك انخفاض أيضاً مما يدل على وجود مؤشر سلبي حيث أصبح متوسط

يستخدمها المشروع بالتالي تعتبر هذه النسبة معياراً يتم الاسترشاد به لقياس المقدرة الذاتية التي يتمتع بها المشروع لتغطية احتياجاته من الاستخدامات، فكلما كانت النسبة مرتفعة فإنها تدل على الاعتماد الذاتي وبالتالي مؤشر على قوة المشروع وإذا كانت النسبة متدنية فإنها تشير إلى ضعف المقدرة الذاتية للمشروع على توفير استخداماته ذاتياً. وتعتبر من المؤشرات القوية التي تدل على الوضع المالي المستقر للشركة.

### النتائج والاستنتاجات:

يمكن تلخيص أهم النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من تحليل النسب المالية كما يلي لكل بنك من البنوك:

#### أ) البنك الأهلي الأردني:

١- نسبة التغير في حقوق المساهمين نلاحظ من الملحق (١) أن نسبة التغير في حقوق المساهمين قبل الاندماج كانت للبنك الأهلي الأردني (٧,٥٧%) وبمقارنتها بالنسبة للسنة الأولى بعد الاندماج نلاحظ أنها انخفضت بشكل كبير جداً حيث أصبحت هذه النسبة (٢١,٦٣-%) ولكنها عادت وتحسنت في السنة الثانية لعد الاندماج وأصبحت ١٦,٥٢% مما يدل على أن السنة الأولى بعد الاندماج عانت من فترة التحقق من مدى نجاح عملية الاندماج أو إن العمليات المحاسبية لم تكن مكتملة خلال السنة الأولى بعد الاندماج. أما بالنسبة لبنك الأعمال فقد كانت نسبة التغير في حقوق المساهمين (١,٠٩%) وبمقارنتها مع نسبة التغير في حقوق المساهمين بالنسبة للبنك الأهلي الأردني بعد الاندماج نلاحظ أن هناك انخفاض في السنة الأولى أعقبه تحسن كبير في السنة الثانية مما يدل على وجود مؤشر إيجابي على حقوق المساهمين بالنسبة للبنك الأهلي الأردني بعد الاندماج

#### ٢- نسبة العائد على الاستثمار: نلاحظ أن

متوسط نسبة العائد إلى الاستثمار قبل الاندماج كانت للبنك الأهلي الأردني (1.27%) وبمقارنتها مع متوسط نسبة العائد على الاستثمار بالنسبة للبنك الأهلي الأردني بعد الاندماج نلاحظ أن هناك انخفاض مما يدل على وجود مؤشر سلبي حيث أصبح متوسط النسبة

يجب ملاحظة أن هذا البنك قد تم اندماجه مع البنك الأهلي الأردني بعد عام ٢٠٠٥، ولكن استخدمت مؤشراتته المالية نتيجة قلة عدد الاندماجات في البنوك في الفترة التي تمت دراستها

نلاحظ من الملحق (١) أن متوسطات النسب المالية للشركة الأردنية للاستثمارات المالية قبل الاندماج كانت غير معروفة وذلك لأنها كانت سنة تأسيس للشركة لذلك لا نستطيع مقارنة هذه النسب، لذا سيتم التركيز على نسب بنك فيلادلفيا للاستثمار

١- نسبة التغير في حقوق المساهمين: نلاحظ من الملحق (١) أن متوسط نسبة للتغيير في حقوق المساهمين قبل الاندماج (-10.93%) وبمقارنتها مع متوسط نسبة التغير في حقوق المساهمين بعد الاندماج نلاحظ أن هناك ارتفاع حيث أصبح متوسط النسبة (0.98%) مما يدل على وجود مؤشر إيجابي. ونستنتج مما سبق أن هناك أثر إيجابي للاندماج على نسبة التغير في حقوق المساهمين بالنسبة لبنك فيلادلفيا بعد الاندماج.

٢- نسبة العائد على الاستثمار: نلاحظ أن متوسط نسبة العائد على الاستثمار قبل الاندماج (-2.09%) وبمقارنتها مع متوسط نسبة العائد على الاستثمار بعد الاندماج نلاحظ أن هناك ارتفاع حيث أصبح متوسط النسبة (0.43%) مما يدل على وجود مؤشر إيجابي. ونستنتج مما سبق أن هناك أثر إيجابي للاندماج على نسبة العائد إلى الاستثمار بالنسبة لبنك فيلادلفيا بعد الاندماج.

٣- نسبة العائد إلى حقوق المساهمين: نلاحظ أن متوسط نسبة العائد إلى حقوق المساهمين قبل الاندماج (-15.27%) وبمقارنتها مع متوسط نسبة العائد إلى حقوق المساهمين بالنسبة لبنك فيلادلفيا بعد الاندماج نلاحظ أن هناك ارتفاعاً جيداً نسبياً حيث أصبح متوسط النسبة (١,١٥%) مما يدل على وجود مؤشر إيجابي. ونستنتج مما سبق أن هناك أثر إيجابي للاندماج على نسبة العائد إلى حقوق المساهمين بالنسبة لبنك فيلادلفيا بعد الاندماج.

النسبة (7.88%)، ونستنتج مما سبق أن هناك أثر سلبي للاندماج على نسبة معدل دوران السهم بالنسبة للبنك الأهلي الأردني بعد الاندماج.

٥- عائد السهم الواحد بالدينار: نلاحظ أن متوسط عائد السهم الواحد قبل الاندماج كان للبنك الأهلي الأردني (0.325) وبمقارنته مع متوسط عائد السهم الواحد بالنسبة للبنك الأهلي الأردني بعد الاندماج نلاحظ أن هناك انخفاض كبير مما يدل على وجود مؤشر سلبي حيث أصبح المتوسط (-0.40). أما بالنسبة لبنك الأعمال فقد كان متوسط عائد السهم الواحد (0.13) وبمقارنتها مع متوسط عائد السهم الواحد بالنسبة للبنك الأهلي الأردني بعد الاندماج نلاحظ أن هناك انخفاض أيضاً مما يدل على وجود مؤشر سلبي وواضح حيث أصبح المتوسط (-0.40). ونستنتج مما سبق أن هناك أثر سلبي للاندماج على عائد السهم الواحد بالنسبة للبنك الأهلي الأردني بعد الاندماج من خلال النتائج السلبية التي أظهرها هذا التحليل لهذا البنك.

٦- نسبة الملكية: نلاحظ أن متوسط نسبة الملكية قبل الاندماج كانت للبنك الأهلي الأردني (9.09%) وبمقارنتها مع متوسط الملكية بالنسبة للبنك الأهلي الأردني بعد الاندماج نلاحظ أن هناك انخفاض مما يدل على وجود مؤشر سلبي حيث أصبح متوسط النسبة (5.94%). أما بالنسبة لبنك الأعمال فقد كان متوسط نسبة الملكية (7.11%) وبمقارنتها مع متوسط نسبة الملكية بالنسبة للبنك الأهلي الأردني بعد الاندماج نلاحظ أن هناك انخفاض أيضاً مما يدل على وجود مؤشر سلبي حيث أصبح متوسط النسبة (5.94%). ونستنتج مما سبق أن هناك أثر سلبي للاندماج على نسبة الملكية بالنسبة للبنك الأهلي الأردني بعد الاندماج.

(ب) بنك فيلادلفيا للاستثمار:

مؤشراتته المالية نتيجة قلة عدد الاندماجات  
في البنوك في الفترة التي تمت دراستها

١-نسبة التغير في حقوق المساهمين نلاحظ  
من الملحق (١) أن متوسط نسبة التغير في  
حقوق المساهمين قبل الاندماج كانت للشركة  
الأردنية لتأجير الآليات والمعدات  
(1.13%) وبمقارنتها مع متوسط نسبة التغير  
في حقوق المساهمين بالنسبة لبنك عمان  
للاستثمار بعد الاندماج نلاحظ أن هناك  
انخفاض كبير مما يدل على وجود مؤشر سلبي  
حيث أصبح متوسط النسبة (-168.20%)  
أما بالنسبة لشركة المال والائتمان فقد كان  
متوسط نسبة التغير في حقوق المساهمين  
(6.15%) وبمقارنتها مع متوسط نسبة التغير  
في حقوق المساهمين بالنسبة لبنك عمان  
للاستثمار بعد الاندماج نلاحظ أن هناك  
انخفاض كبير مما يدل على وجود مؤشر سلبي  
أيضا حيث أصبح متوسط النسبة  
(-168.20%) ونستنتج مما سبق أن هناك أثر  
سلبي للاندماج على نسبة التغير في حقوق  
المساهمين بالنسبة لبنك عمان للاستثمار بعد  
الاندماج .

٢-نسبة العائد على الاستثمار :نلاحظ أن  
متوسط نسبة العائد إلى الاستثمار قبل الاندماج  
كانت للشركة الأردنية لتأجير الآليات  
والمعدات (2%) وبمقارنتها مع متوسط نسبة  
العائد إلى الاستثمار بالنسبة لبنك عمان  
للاستثمار بعد الاندماج نلاحظ أن هناك  
انخفاض كبير مما يدل على وجود مؤشر سلبي  
حيث أصبح متوسط النسبة  
(-10.45%) .أما بالنسبة لشركة المال  
والائتمان فقد كان متوسط نسبة العائد إلى  
الاستثمار (0.85%) وبمقارنتها مع متوسط  
نسبة العائد إلى الاستثمار بالنسبة لبنك عمان  
للاستثمار بعد الاندماج نلاحظ أن هناك  
انخفاض كبير مما يدل على وجود مؤشر سلبي  
حيث أصبح متوسط النسبة (-10.45%)  
ونستنتج مما سبق أن هناك أثر سلبي للاندماج  
على نسبة التغير في حقوق المساهمين بالنسبة  
لبنك عمان للاستثمار بعد الاندماج .

٣-نسبة العائد إلى حقوق المساهمين:  
نلاحظ أن متوسط نسبة العائد إلى حقوق

٤-نسبة معدل دوران السهم : نلاحظ أن  
متوسط نسبة معدل دوران السهم قبل  
الاندماج كانت (61.72%) وبمقارنتها مع  
متوسط نسبة معدل دوران السهم بعد  
الاندماج نلاحظ أن هناك انخفاض حيث  
أصبح متوسط النسبة (23.91%) مما يدل  
على وجود مؤشر سلبي .ونستنتج مما  
سبق أن هناك أثر سلبي للاندماج على  
نسبة معدل دوران السهم بالنسبة لبنك  
فيلاذلفيا بعد الاندماج. وقد يعزى ذلك إلى  
تردد المستثمرين في التعامل مع السهم  
الجديد لحين التأكد من المؤشرات المالية  
للبنك بعد مرور فترة مناسبة.

٥-عائد السهم الواحد بالدينار: نلاحظ أن  
متوسط عائد السهم الواحد قبل الاندماج  
كان (-0.12) وبمقارنته مع متوسط عائد  
السهم الواحد بعد الاندماج نلاحظ أن  
هناك ارتفاع حيث أصبح المتوسط  
(0.02) مما يدل على وجود مؤشر ايجابي  
ونستنتج مما سبق أن هناك أثر ايجابي  
للاندماج على عائد السهم الواحد بالنسبة  
لبنك فيلاذلفيا بعد الاندماج. وقد يعزى ذلك  
إلى زيادة نشاط البنك لإثبات موقعه في  
القطاع البنكي. وتحقيقه لعوائد جيدة نتيجة  
الجهد الكبير للإدارة البنك في السنة الأولى  
للاندماج.

٦-نسبة الملكية: نلاحظ أن متوسط نسبة  
الملكية قبل الاندماج (13.80%)  
وبمقارنتها مع متوسط نسبة الملكية بعد  
الاندماج نلاحظ أن هناك ارتفاع قليل حيث  
أصبح متوسط النسبة (16.36%) مما  
يدل على وجود مؤشر ايجابي. ونستنتج  
مما سبق أن هناك أثر ايجابي للاندماج  
على نسبة الملكية بالنسبة لبنك فيلاذلفيا بعد  
الاندماج .

(ج) بنك عمان للاستثمار :

يجب ملاحظة إن هذا البنك قد تمت  
تصفيته في عام ٢٠٠٠ بسبب خسائره  
وتلاعب إدارته مما حدا بالدولة أي إحالة  
إدارة البنك على المحاكم، ولكن استخدمت

والمعدات (0.05) وبمقارنته مع متوسط عائد السهم الواحد بالنسبة لبنك عمان للاستثمار بعد الاندماج نلاحظ أن هناك انخفاض كبير جدا وواضح مما يدل على وجود مؤشر سلبي حيث أصبح المتوسط (-77.96). أما بالنسبة لشركة المال والائتمان فقد كان متوسط عائد السهم الواحد (0.056) وبمقارنتها مع متوسط عائد السهم الواحد بالنسبة لبنك عمان للاستثمار بعد الاندماج نلاحظ أن هناك انخفاض كبير أيضا مما يدل على وجود مؤشر سلبي واضح حيث أصبح المتوسط (-77.96). ونستنتج مما سبق أن هناك أثر سلبي للانندماج على عائد السهم الواحد بالنسبة لبنك عمان للاستثمار بعد الانندماج. ٦- نسبة الملكية: نلاحظ أن متوسط نسبة الملكية قبل الانندماج كانت للشركة الأردنية لتأجير الآليات والمعدات (40.80%) وبمقارنتها مع متوسط نسبة الملكية بالنسبة لبنك عمان للاستثمار بعد الانندماج نلاحظ أن هناك انخفاض كبير جدا وواضح مما يدل على وجود مؤشر سلبي وكبير حيث أصبح متوسط النسبة (4%) .أما بالنسبة لشركة المال والائتمان فقد كان متوسط نسبة الملكية (9.10%) وبمقارنتها مع متوسط نسبة الملكية بالنسبة لبنك عمان للاستثمار بعد الانندماج نلاحظ أن هناك انخفاض قليل نسبيا مما يدل على وجود مؤشر سلبي حيث أصبح متوسط النسبة (4%) . ونستنتج مما سبق أن هناك أثر سلبي للانندماج على نسبة الملكية بالنسبة لبنك عمان للاستثمار بعد الانندماج .

يلاحظ من الشكل (٢) أن الآثار السلبية للانندماج هي الطاغية على النتائج التي تم إيجادها من خلال تحليل النسب المالية مما يدعونا إلى قبول فرضية الدراسة والتي نصت على " لا يوجد أثر مالي ايجابي للانندماج على النسب المالية الرئيسية للبنوك الأردنية المندمجة خلال فترة الدراسة".

المساهمين قبل الانندماج كانت للشركة الأردنية لتأجير الآليات والمعدات (4.85%) وبمقارنتها مع متوسط نسبة التغير في حقوق المساهمين بالنسبة لبنك عمان للاستثمار بعد الانندماج نلاحظ أن هناك ارتفاع كبير مما يدل على وجود مؤشر ايجابي وجيد حيث أصبح متوسط النسبة (61.86%) .أما بالنسبة لشركة المال والائتمان فقد كان متوسط نسبة العائد إلى حقوق المساهمين (9.35%) وبمقارنتها مع متوسط نسبة العائد إلى حقوق المساهمين بالنسبة لبنك عمان للاستثمار بعد الانندماج نلاحظ أن هناك ارتفاع كبير أيضا مما يدل على وجود مؤشر ايجابي حيث أصبح متوسط النسبة (61.86%) . ونستنتج مما سبق أن هناك تحسن وأثر ايجابي للانندماج على نسبة العائد إلى حقوق المساهمين بالنسبة لبنك عمان للاستثمار بعد الانندماج نظرا لارتفاع الذي حصل بعد الانندماج.

٤- نسبة معدل دوران السهم : نلاحظ أن متوسط نسبة معدل دوران السهم قبل الانندماج كانت للشركة الأردنية لتأجير الآليات والمعدات (39.25%) وبمقارنتها مع متوسط نسبة معدل دوران السهم بالنسبة لبنك عمان للاستثمار بعد الانندماج نلاحظ أن هناك ارتفاع وتحسن كبير مما يدل على وجود مؤشر ايجابي حيث أصبح متوسط النسبة (96.39%) .أما بالنسبة لشركة المال والائتمان فقد كان متوسط نسبة معدل دوران السهم (37.75%) وبمقارنتها مع متوسط نسبة معدل دوران السهم بالنسبة لبنك عمان للاستثمار بعد الانندماج نلاحظ أن هناك ارتفاع كبير أيضا مما يدل على وجود مؤشر ايجابي حيث أصبح متوسط النسبة (96.39%) . ونستنتج مما سبق أن هناك أثر ايجابي للانندماج على نسبة معدل دوران السهم بالنسبة لبنك عمان للاستثمار بعد الانندماج من خلال النتائج الايجابية.

٥- عائد السهم الواحد بالدينار: نلاحظ أن متوسط عائد السهم الواحد قبل الانندماج كان للشركة الأردنية لتأجير الآليات

الشكل (٢)  
ملخص تقييم آثار الاندماج على البنوك

البنك	على نسبة التحيز إلى حسابات المساهمين	على نسبة الائتمار إلى الاستثمار	على نسبة الائتمار إلى المساهمين	على نسبة شغل أموال البنك	على نسبة التحيز إلى الائتمار	على نسبة الائتمار إلى حسابات المساهمين
١- بنك فيلادلفيا للاستثمار	أثر إيجابي	أثر إيجابي	أثر إيجابي	أثر سلبى	أثر إيجابي	أثر إيجابي
٢- بنك عمان للاستثمار	أثر سلبى	أثر سلبى	أثر إيجابي	أثر إيجابي	أثر سلبى	أثر سلبى
٣- البنك الأهلي الأردني	أثر إيجابي	أثر سلبى	أثر سلبى	أثر سلبى	أثر سلبى	أثر سلبى

والتصفية ولو مرحليا، وبالتالي ضياع رؤوس أموال وحقوق الكثير من المساهمين. ٣. بينت الدراسة من خلال استطلاع التشريعات الأردنية إن هناك اهتمام متزايد بعملية الاندماج والتشجيع عليه فهناك نقلة نوعية بنصوص وإحكام بعض القوانين المتعلقة بالشركات تشجيعا للاندماج. ويمكن تلخيص أهم التوصيات كما يلي:

١- الانتظار لفترات أطول حتى تكون عمليات الاندماج ناضجة بما فيه الكفاية وحتى يكون هناك اثر جوهري على النسب التحليلية بما يعود بالمصلحة على المساهمين والسوق المالي.

٢- التكتّم على بعض البيانات المالية المحاسبية قبل الاندماج من قبل الشركات المندمجة قد يكون سببا في بعض المفاجآت غير السارة سواء للجهات المندمجة أو للمستثمرين، لذا يمكن التوصية هنا بان تكون الجهات المندمجة شفافة بتقديم بياناتها المالية والتشغيلية حتى لا تتعرض عملية الاندماج إلى هزات لاداعي لها. وتمكن المعلومات الحقيقية إمكانية دراسة دقيقة وصحيحة وتقييم جيد للاندماج.

إن هذا الاستنتاج يجب أن يؤخذ بحذر شديد لان الفترة التي تمت دراستها كانت لفترتين مالييتين قبل وبعد الاندماج، وقد لا تكون فترة كافية للحكم على نتائج الاندماج، كذلك فان عدد الاندماجات في البنوك كان قليلا مما يصعب معه الحكم بشكل دقيق على عمليات الاندماج. ويبدو إن إصرار البنك المركزي الأردني على أن تقوم البنوك برفع رأسمالها إلى ١٠٠ مليون دينار بحد أقصى عام ٢٠١٠ قد يجبر عدد من البنوك على الاندماج وربما بعدها يمكن دراسة نتائج الاندماج بشكل أفضل.

#### الاستنتاجات والتوصيات:

١. يمكن الاستنتاج بأنه لا يوجد للاندماج اثر إيجابي على الوضع المالي للبنوك الأردنية. وقد يعود ذلك إلى قصر الفترة الزمنية التي تم دراستها قبل الاندماج وبعد الاندماج، أو قلة عدد العينة، أو كلاهما.

٢. وجد أن عملية الاندماج قد حلت بعض المشاكل للبنوك، منها زيادة رأس المال إلى الحد المطلوب من قبل البنك المركزي. كما كان الاندماج مخرجا وسيلا من الإفلاس

٥- بليل, محمد جميل سها (٢٠٠٠) بعنوان "الاندماج بين النظرية والتطبيق", رسالة ماجستير, جامعة آل البيت, الاردن

٦- روبرت صامويلسون, (٢٠٠٠) جريدة البيان, رأي, اندماج الشركات والدوافع من ورائه - الإمارات - أغسطس

٧- شاكر, فؤاد, (٢٠٠٠) القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك, الحوافز الأساسية لتشجيع الاندماج المصرفي في المنطقة العربية - اتحاد المصارف العربية - بيروت - لبنان

٨- سرور, جو, (٢٠٠٠) القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك, الانعكاسات المالية والمصرفية للدمج المصرفي - اتحاد المصارف العربية - بيروت - لبنان

٩- سوق عمان المالي, دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية, دائرة الأبحاث والدراسات, الأعداد (١٩٩٥-٢٠٠٤)

١٠- مجمع النقابات, نقابة المحامين, قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧

١١- قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لعام ١٩٩٥

١٢- قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠

١٣- جمعية البنوك في الأردن, التقارير السنوية (١٩٩٥, 2005)

١٤- سوق عمان المالي, الأردن, التقارير السنوية (١٩٩٥-2005)

٣- تفعيل دور الرقابة الرسمية على البنوك بشكل عام والبنوك المندمجة بشكل خاص من قبل البنك المركزي, من اجل حماية حقوق المساهمين بالإضافة إلى أن الجهات الرسمية التي لها الحق في وقف العمليات التي تضر بالمصلحة العامة وخاصة التي تتعلق بحقوق المساهمين. حتى لا تتكرر التلاعبات التي ادت بينك عمان للاستثمار وبنك فيلادلفيا للاستثمار الى التصفية.

٤- ان تقوم لجنة المعايير الدولية بتحديث إجراءات المعايير الدولية الخاصة بعملية الاندماج وتفصيلها تفصيلا جزئيا دقيقا.

٥- نوصي وزارة الصناعة والتجارة من خلال مراقب الشركات بعمل برامج وعقد دورات في أسس وأساليب ومحاسن الاندماج لواجبي الخطط الاقتصادية في المنشآت المالية الكبيرة بالأردن.

## المصادر والمراجع

١- صويص, ناديا جليل أيوب (١٩٩٨),

الأثار الاقتصادية لاندماج الشركات في الأردن, رسالة ماجستير, الجامعة الأردنية

٢- سبيتان, محمد, (٢٠٠٣) الاندماج في الشركات الأردنية, بحث تخرج - جامعة العلوم التطبيقية الخاصة, عمان, الأردن

٣- حماد, محمد علي, (١٩٩٦) اندماج الشركات التجارية وفقا لقانون الشركات, بحث غير منشور. عمان, الأردن.

٤- العكيلي, عزيز, (١٩٩٨) شرح القانون

التجاري في الشركات التجارية, الطبعة الأولى - مكتبة دار الثقافة للنشر

والتوزيع, عمان - الأردن ص ٨٠

## المراجع الأجنبية:

1- Helen M. Bowers and Robert E. Miller, "Choice of investment Banker and shareholders' wealth of firms involved in Acquisitions

(2004) "Business Combinations" International Financial Reporting Standard No. 3 London U.K.: IASB.  
Watrin, C., C Strohm, -20  
and Struffert. (2006) "The Joint Business Combinations project" The CPA Journal (January) : 22-26  
Chasteen, Lanny G. -21  
(2002) "Equity Method Accounting and Intercompany Transactions" Issues In Accounting Education, Vol 17, No. 2, May 2002, 185-196.

"financial management, vol 19.  
No4. Winter 1990. PP 34-44.

2- 2- Rudi vander  
vennet, "the effect of mergers and Acquisitions of the Efficiency and profitability of Ec credit institutions", Journal of Banking and finance, vol.

Davis, Michael and -10  
James A. Largay III, (2008) "Consolidated Financial Statements" The CPA Journal Vol. 78, issue 2, February pp 26-31

Dorata, Nina T. and -11  
Badawi, Ibrahim M. (2008) "International Convergence: The Case O Accounting for Business Combinations" The CPA Journal April 2008 Vol. 78 Issue 4 p 36-38.

Nurnberg, Hugo and -17  
Jan Sweeney, (2007) "Understanding Accounting for Business Combinations: An Instructional Resource" Issues In Accounting Education, Vol. 22 No. 2 May 2007, pp 255- 284.

Ayers, B,C., C.E. -18  
Lefanowics, and J.R.  
Robinson. (2002) "Do Firms Purchase the Pooling Method" Review of Accounting Studies VII No.1 March pp 5- 32.  
International -19  
Accounting Standards Board<

الملحق رقم (١)  
مقارنة النسب المالية قبل وبعد الاندماج

قبل الاندماج:

النسب المالية						اسم الشركة
نسبة الملكية	عائد السهم الواحد	معدل دوران السهم	العائد إلى حقوق المساهمين	العائد إلى الاستثمار	الطبر في حقوق المساهمين	
9.06	0.32	20.37	14.08	1.28	35.96	البنك الأهلي الأردني
9.12	0.33	24.43	13.67	1.25	7.57	البنك الأهلي الأردني
6.95	0.21	11.34	10.56	0.73	18.53	بنك الأعمال
7.27	0.05	14.79	2.43	0.18	1.09	بنك الأعمال
بعد الاندماج						
6.26	-0.40	6.38	-29.39	-1.84	-21.63	البنك الأهلي الأردني
5.61	0.00	9.38	0.00	0.00	16.52	البنك الأهلي الأردني



## قبل الاندماج:

النسب المالية						اسم الشركة
نسبة الملكية	عائد السهم الواحد	معدل دوران السهم	العائد إلى حقوق المساهمين	العائد إلى الاستثمار	التغير في حقوق المساهمين	
-	-	-	-	-	-	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية
96.32	0.03	0.00	3.84	3.7	0.00	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية
15.08	-0.12	51.14	-14.11	-2.13	-9.22	بنك فيلادلفيا للاستثمار
12.51	-0.12	72.29	-16.43	-2.06	-12.65	بنك فيلادلفيا للاستثمار
						بعد الاندماج
18.61	0.02	26.56	2.30	0.43	2.35	بنك فيلادلفيا للاستثمار
14.12	0.00	21.25	0.00	0.00	-0.39	بنك فيلادلفيا للاستثمار

## قبل الاندماج :

النسب المالية						اسم الشركة
نسبة الملكية	عائد السهم الواحد	معدل دوران السهم	العائد إلى حقوق المساهمين	العائد إلى الاستثمار	التغير في حقوق المساهمين	
41.4	0.087	20.5	8.5	3.5	1.02	الشركة الأردنية لتأجير الآليات والمعدات والأجهزة
40.2	0.013	58	1.2	0.5	1.24	الشركة الأردنية لتأجير الآليات والمعدات والأجهزة
9.3	0.042	18.2	7.6	0.7	0.12	شركة المال والائتمان
8.9	0.070	57.3	11.1	1	12.19	شركة المال والائتمان
						بعد الاندماج
5.51	-10.12	118.92	-22.08	-1.22	-18.09	بنك عمان للاستثمار
-13.50	-	73.87	145.81	-19.68	-	بنك عمان للاستثمار